جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي –
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

سنة ثالثة تنظيم سياسي وإداري

أم البواقي في:2023/05/24

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الثالث في مادة: السياسات الاقتصادية في الجزائر

الجواب الأول: (10 نقاط)

تتمثل أهم التحديات التي تواجه السياسات الاقتصادية في الجزائر فيما يلي:

1- الانتكاسات والإخفاقات في نهاية كل مرحلة من مراحل الاقتصاد الجزائري، والنتائج الهزيلة للسياسات الاقتصادية منذ الاستقلال..... 1 ن

2- التناقض في النظام الاقتصادي المطبق، فمن جهة تحرير الاقتصاد الجزائري والانفتاح على اقتصاد السوق ومن جهة اخرى الابقاء على نمط التسيير الإداري المركزي بسبب العراقيل البيروقراطية التي تعيشها المؤسسات الاقتصادية والتي لم تستطع مواكبة التطورات والتحديات المعاصرة. 2ن

3- انتقال السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في جانبها الايديولوجي والتصوري من المركزية المفرطة الى الليبرالية الفاحشة، وفي جانبها الاجرائي من استخدام التخطيط كأداة لتوجيه الاقتصاد إلى استخدام آليات السوق الحرة دون نتائج تذكر.

4- حصيلة نتائج التنمية في بعض الفترات ضاعفت من الإسراف والتبذير للأموال العمومية ومن التباهي والمبالغة في الاستهلاك ومن انفاق حكومي مبالغ فيه، دون اللجوء إلى الادخار وعشوائية أو غياب الاستثمار المنتج، وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.....2ن

5- تغييب الفئات الكفؤة في المجتمع الجزائري من المشاركة في وضع الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية، بسبب غياب الديمقراطية في اتخاذ القرار الاقتصادي وتعقد النظام السياسي وعدم استقراره..... 2ن

6- لم تزد السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية المطبقة في الجزائر خصوصا في التسعينات إلا تعميقا للمشاكل الكبرى التي عانى منها الاقتصاد الجزائري مثل: المديونية في التسعينات، البطالة، سوء مستوى المعيشة، بيروقراطية الادارة وتخلفها..... 1ن

الجواب الثاني: (10 نقاط)

يمكن ايجاز سبل تعزيز السياسات الاقتصادية في الجزائر لدعم التنمية الوطنية في:

1- تبني تنمية شاملة، متوازنة ومستدامة (مع شرح كل التفاصيل)..... 3ن

أ- تعزيز وضوح المسار التنموي والتحكم في الإمكانيات المتاحة.

ب- إعادة بناء التنمية الوطنية على أسس صحيحة ومراعاة سلم الأولويات والحاجات الأساسية المطلوبة .

جـ- تعزيز الإطار العام لسير الاقتصاد الوطني

2- وضع إستراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية- الاجتماعية (مع الشرح)..... 3ن

هذه الإستراتيجية لا يمكن أن تُفرض من الخارج ولا أن تكون مطابقة وخاضعة لظروف آنية ، فالتفكير يجب أن يكون شاملا وعميقا وأن يتم التعرض إلى المشاكل الأساسية ، مثل التعليم والتكوين والبحث العلمي والتقني والفلاحة والصناعة والسكن والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، ومكان الإنسان يجب أن يكون مركزيا عند القيام بهذا العمل باعتبار أن الإنسان هو محرك التنمية الشاملة وهدفها ، لذلك يجب على كل عمل يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن ينطلق مبدئيا من الإنسان ويصل إلى الإنسان، بما يؤدي إلى تحسين ظروفه المعيشية والنهوض به من أجل المشاركة الفاعلة ومسؤوليته في بناء تنمية حقيقية.

علاوة على ذلك لا بد من الاهتمام ببعض العوامل الضرورية والمساعدة في توفير مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية في الجزائر على غرار.....: 4ن

- إنعاش المناخ الديمقراطي والحرص على بناء ديمقراطية فعلية تمكن من حرية التعبير والرأي، وحرية تكوين الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية والجماهيرية، لأن كل تنمية اقتصادية تتطلب مناخ ديموقراطي ملائم يكبح تسلط القوى المتمركزة في السلطة، ويكشف تلاعباتها التي تحاك في غالب الأحيان على حساب الشعب.
- ضرورة استعادة الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتخفيف المقاومة للتغيير، ويعتبر نمو الدخل وتحسين الإدارة وتقديم الخدمات العامة بصورة أفضل، عناصر حاسمة في بناء بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية، لتحقيق استدامة النمو والالتحام الاجتماعي وتخفيف حدة الفقر، ويمكن تحقيق ذلك فقط عن طريق حوار تتسع قاعدته حول أهداف التنمية الإستراتيجية والشفافية في عملية اتخاذ القرارات وتعميق العملية الديموقراطية، فمن شأن هذا الحوار أن يعزز جهود الجزائر لجذب الاستثمار الأجنبي الخاص الذي يعيقه عدم الاستقرار السياسي والعراقيل الإدارية.
- التركيز على تكوين الإنسان لأن الرأسمال البشري هو العمود الفقري لكل تنمية بحيث يكون الإنسان هو وسيلة وغاية كل تنمية مرتقبة، حتى نتجنب المشاكل التي وقعت في العشرية الأخيرة والتي كانت بمثابة تدمير ذاتي للشعب الجزائري.
- إعادة الاعتبار للعلم والمتعلمين والمثقفين في سلم القيم الاجتماعية، حتى تكون النخبة المتعلمة والمثقفة هي التي تقود كل عمليات التنمية والتطوير.
- إسناد مراكز المسؤولية في كل القطاعات والهيئات على أساس الكفاءة والمقدرة والإخلاص في العمل وليس على أساس المحاباة والمحسوبية والاعتبارات الجهوية.
- تثمين العمل كقيمة اجتماعية واعتباره قاعدة لبناء المجتمع مع محاربة كل أشكال النهب والسلب وتبديد الأموال العمومية.

- يتطلب تحقيق التنمية الوطنية السليمة الشاملة الاعتماد على الذات ومشاركة شعبية واسعة وحقيقية، إذ أن عملية التنمية تعتمد على جهود المواطنين ومدى التزامهم بالمسؤولية والأعباء المترتبة عنها، لأن مشاركتهم في صنع السياسة العامة وتحديد أهداف التنمية ومشروعاتها، تعتبر أرقى صور العلاقة بين السلطة والمجتمع، عدا عن أنها تؤدي إلى تعميم فوائد التنمية على شرائح المجتمع كافة من خلال تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الاجتماعية وتوافر الحريات الأساسية، وبدون المشاركة لا يمكن تصور قبول الأفراد بالالتزام الصادق بقبول أهداف التنمية.

بالإضافة إلى ما سبق فإن أهمية الربط بين الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي ضروري لتجسيد نمط الحكم الراشد، فالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ستؤدي إلى نمو الطبقة المتوسطة التي تطالب بالديمقراطية، هذه الأخيرة التي تضمن قيام النظام بتوظيف الموارد بطريقة لا تتجاهل متطلبات وحقوق ومكانة تلك الطبقة في المجتمع، وبالشكل الذي يحقق النمو والإنتاج الأمثل عبر الالتزام بوضع السياسات العامة التي تحقق المصلحة العامة، وبناء على تلك العلاقة تتعزز مقولة أنه " لا ديمقراطية بدون تنمية ولا تنمية بدون ديمقراطية ".

كما أن عملية الإصلاح السياسي يجب أن يواكبها الانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني، والترويج لثقافة سياسية تعزز الانفتاح الفكري ومتحررة من قوالب التفكير الجامدة المتعصبة والمنغلقة على الذات، وعليه فإن الإصلاح السياسي بشقه الديمقراطي والإصلاح الاقتصادي بشقه التنموي، يتطلب مشاركة المحكومين في السلطة بما يضمن تحقيق مبدأ الشرعية السياسية المنبثقة من إرادة الشعب وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وبالتالي فإن تبني خيارات وتوجهات الإصلاح السياسي والإصلاح الاقتصادي (التنموي) كأفق وإطار للعمل من أجل الإصلاح، سيؤدي إلى تركيب مشهد سياسي مُعقلن يساعد في بلوغ الدولة والمجتمع عتبة " الرشد الديمقراطي، والرفاه الاجتماعي، والتقدم الاقتصادي التنموي ".